



Strategic Gears  
Management Consultancy

# توقعات الاقتصاد السعودي

2022

أكتوبر 2021

# المحتويات



4	<b>ملخص تنفيذي</b>	4
6	<b>التوقعات العالمية</b>	6
6	العودة إلى وضع النمو، بالرغم من المخاطر المتنوعة	6
9	<b>التوقعات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>	9
9	انتعاش غير متكافئ	9
11	<b>توقعات النفط</b>	11
11	ثبات مسار سعر برنت وأوبك	11
13	<b>توقعات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية</b>	13
13	يقودها التوسع المستمر في القطاع غير النفطي والانتعاش في قطاع النفط	13
17	إجمالي الناتج المحلي وفقاً للإنفاق والتوقعات	17
18	<b>توقعات التضخم في المملكة العربية السعودية</b>	18
18	من حيث تراجع تأثير ضريبة القيمة المضافة	18
20	<b>التوقعات المالية العامة والدين العام في المملكة العربية السعودية</b>	20
20	مسار مدفوع بانتعاش أسعار النفط ونمو الإيرادات غير النفطية	20
22	<b>توقعات القطاع الخارجي</b>	22
22	العودة إلى أيام الفائض المالي	22
24	<b>سوق العمل السعودي</b>	24
24	انخفاض معدل البطالة نتيجة لدخول عدد أكبر من النساء في القوى العاملة	24
29	<b>بيئة الأعمال والتقدم في إعادة الهيكلة</b>	29
29	المشاركة بأقصى طاقة	29
31	<b>لوحدة حكيمية</b>	31
32	<b>الخاتمة</b>	32

# ملخص تنفيذي

تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً ضخمة نحو التنويع الاقتصادي والنمو على المدى الطويل. تتمثل أهداف المملكة المتوسطة المدى بتنفيذ مشاريع رؤية 2030 واستدامة الإنفاق الاجتماعي وتنمية القطاعات غير النفطية من خلال زيادة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة والاستثمارات الأجنبية. توفر هذه الأهداف فرصاً إضافية في زمن ما بعد جائحة كورونا. تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الأعمال ستدعم النمو غير النفطي.

يهدف هذا التقرير إلى بحث النظرة المستقبلية للاقتصاد السعودي في عام 2022. ويراجع أهم التحديات لتعافي الاقتصاد، وأداء وتوقعات القطاعات المالية والاستثمارات الخارجية للمملكة، والتقدم المحقق في خطط التحول كجزء من استراتيجية الحكومة لتنفيذ رؤية 2030، بالإضافة إلى الفرص التي توفرها تلك الخطط للمستثمرين الأجانب.

سيكون النمو في عام 2022 مدفوعاً بالتوسع القوي للقطاع غير النفطي والانتعاش القوي في إجمالي الناتج المحلي النفطي، وسيواصل صندوق الاستثمارات العامة تقديم حوافز إضافية للاقتصاد. كما أن المساهمة المتنامية للقطاع غير النفطي (حوالي 10% منها جاءت من الضرائب في عام 2020) إلى إجمالي الناتج المحلي وإلى إجمالي الإيرادات والصادرات تبرز نجاح جهود التنويع الاقتصادي حتى الآن، رغم ما مثلته متغيرات جائحة كورونا الطارئة من مصدر قلق. ويمثل التعافي الاقتصادي العالمي، لا سيما عند الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة ومصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، أمراً بالغ الأهمية لنمو الاقتصاد السعودي.

إن الوضع المالي للمملكة العربية السعودية أخذ في التحسن بشكل كبير، كما أن التوقعات لعامي 2021 و 2022 إيجابية، الأمر الذي يعكس نجاح التكيف المالي للمملكة وعملية إعادة الهيكلة المالية العامة. وسيواصل ازدهار إيرادات النفط دعم هذه التوقعات. وإلى جانب نمو الإيرادات غير النفطية وغيرها من الإيرادات، فضلاً عن الإنفاق الحكيم، يمكن للمملكة في نهاية المطاف أن تحقق توقعاتها المالية المستهدفة وأن تعود إلى تحقيق فائض في الميزانية بحلول عام 2023. ومن المتوقع أن يبقى الدين العام أقل من الحد الأقصى الذي حدته الحكومة (حالياً 50% من إجمالي الناتج المحلي).

# ملخص تنفيذي

ومن المتوقع أن يتعافى وضع ميزان المدفوعات في المملكة من الصدمة المزدوجة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا في عام 2020، وأن يقوى في السنوات المقبلة. وسيساهم في هذا النمو انتعاش صادرات النفط ونمو نسبة الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى زيادة إيرادات السياحة والاستثمارات المباشرة واستثمارات المحفظة. وسيكون تزايد التدفق المالي للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي لا يزال دون مستويات الذروة، حاسماً لدعم أهداف رؤية عام 2030 وميزان المدفوعات في المملكة.

الأرقام الفصلية التي أظهرت انخفاض معدلات البطالة في السعودية وارتفاع معدلات مشاركة المرأة في العمل (التي تجاوزت بالفعل هدف 30% في إطار رؤية 2030) تعكس الجهود التي اتخذتها الحكومة لحل اختلال التوازن في سوق العمل. وينبغي للحكومة أن تواصل التركيز على تقوية القطاع الخاص وإيجاد المزيد من فرص العمل.

الموجة الإصلاحية الحالية والتي تمثل جزءاً من رؤية عام 2030 تؤكد من جديد التزام المملكة بتهيئة بيئة أعمال جذابة، كما أن المملكة تحرز تقدماً ملحوظاً من حيث التكيف المالي وإعادة تنظيم المالية العامة، فضلاً عن الإصلاحات الاجتماعية والتدابير الهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي.

# التوقعات العالمية

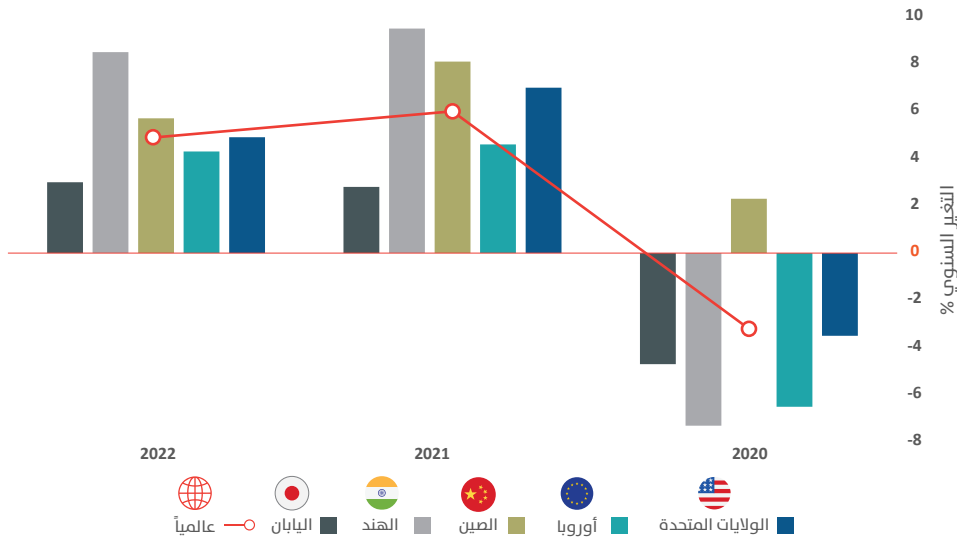
## العودة إلى وضع النمو، بالرغم من المخاطر المتنوعة



لقد تحسنت التوقعات للاقتصاد العالمي في عام 2022 مع تسارع أخذ اللقاحات، لكنه لا يزال تعافي غير منتظم، حيث تتفوق بعض البلدان في دورة التعافي على غيرها. ستساهم الاختلافات في معدل نشر اللقاح والدعم الحكومي في هذا التباين. اعتباراً من 5 أكتوبر، تم تسليم ما يقرب من 6.5 مليار جرعة من اللقاحات على مستوى العالم، وفقاً لموقع Our World in Data، ولكن نسبة 3% فقط من هذه الجرعات قدّمت للدول ذات الدخل المنخفض.

وفقاً لتحديث توقعات الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في 12 أكتوبر، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في عام 2021 و 4.9% في عام 2022 من 3.1% في عام 2020 (الشكل 1)، يقوده انتعاش قوي في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري. وفي أكتوبر 2021، تم تعديل توقعات النمو في الولايات المتحدة صعوداً من قبل صندوق النقد الدولي لعام 2022 إلى 5.2% من 4.9% في يوليو. في حين أن توقعات صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر لنمو الصين والهند في عام 2022 لم تتغير عما كانت عليه في يوليو.

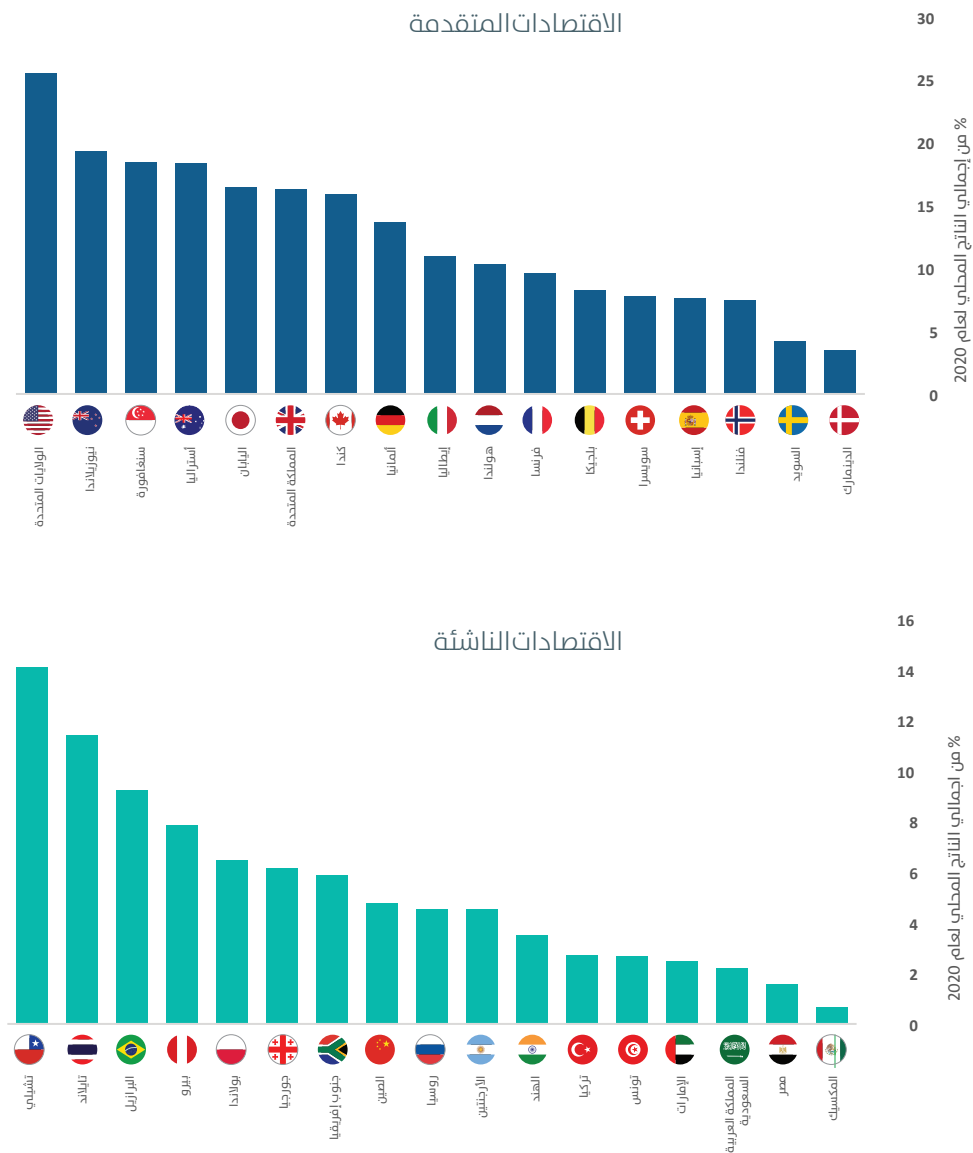
### الشكل 1: النمو العالمي سيتعافى بنسبة 5.9% في عام 2021 و 4.9% في عام 2022 معدلات اجمالي نمو الناتج المحلي بالنسبة المئوية<sup>1</sup>



## العودة إلى وضع النمو، بالرغم من المخاطر المتنوعة

بالمقارنة مع الاقتصادات الناشئة، فقد واصلت الاقتصادات المتقدمة تقديم دعم مالي أقوى للتخفيف من تأثير الوباء ودعم جهود التعافي الاقتصادي (الشكل 2).

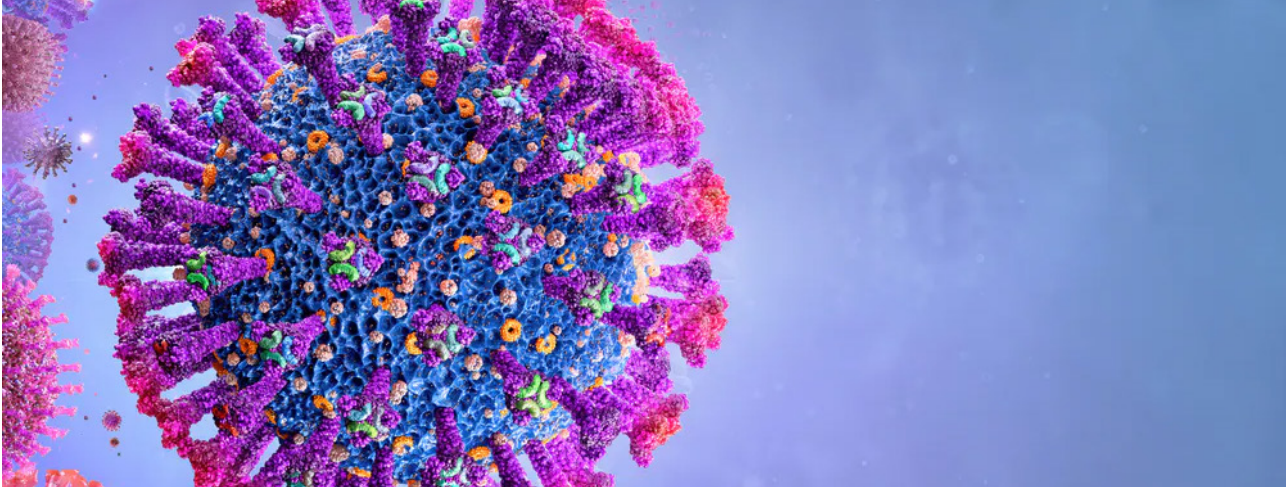
الشكل 2: استجابة مالية قوية من الاقتصادات المتقدمة لمواجهة كورونا  
الإنفاق الإضافي والإيرادات الضائعة<sup>2</sup>



2- قاعدة بيانات مراقبة المالية العامة لصندوق النقد الدولي (يشمل الإنفاق الإضافي والإيرادات الزائدة في القطاعات الصحية وغير الصحية).

## العودة إلى وضع النمو، بالرغم من المخاطر المتنوعة

بدأت بعض البنوك المركزية في تعديل سياستها النقدية عن طريق التخفيض التدريجي لمشتريات الأصول، بينما لا يزال البعض الآخر يحافظ على معدلات السياسة النقدية. وعلى المدى الطويل، ستكون هناك حاجة لسياسة نقدية ملائمة للتمكين من الوصول إلى سياسة مالية وهيكلية ناجحة.



التوقعات العالمية في عام 2022 إيجابية، ولكن لا تزال بعض الأمور المعاكسة قائمة، بما في ذلك انتشار متغير دلتا وتأثيره على الاقتصاد العالمي. وفقاً للأبحاث الطبية الأولية، فإن لقاحات فيروس كورونا الحالية أقل فعالية إلى حد ما ضد متغير دلتا، الذي ينتشر بسرعة في العديد من البلدان، مما قد يؤخر رفع القيود بشكل كامل في العديد من البلدان، لا سيما في الاقتصادات الناشئة. بصرف النظر عن المخاوف المتعلقة بالوباء، فلا تزال هناك عدة عوامل إضافية تؤثر على التوقعات الاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم. في بعض البلدان، قد تؤدي الاضطرابات الاجتماعية والتوترات الجيوسياسية والهجمات الإلكترونية والكوارث الطبيعية المتعلقة بالمناخ (والتي أصبحت متكررة وشديدة) إلى إعاقة التعافي الاقتصادي.

في المملكة العربية السعودية، تم إصدار قرار برفع الإجراءات الاحترازية لكورونا وبدأ سريانه في 17 أكتوبر (بعد الانخفاض الكبير في الإصابات اليومية وزيادة التطعيمات) وهي خطوة مهمة لاقت ترحيباً. ستشهد المملكة استثناءً كاملاً للأنشطة بما في ذلك الحج والعمرة والترفيه والرياضة. وفي الأسبوع الذي سبق تاريخ 17 أكتوبر، حضر أكثر من 51 ألف متفرج مباراة بين السعودية والصين في جدة ضمن تصفيات كأس العالم.

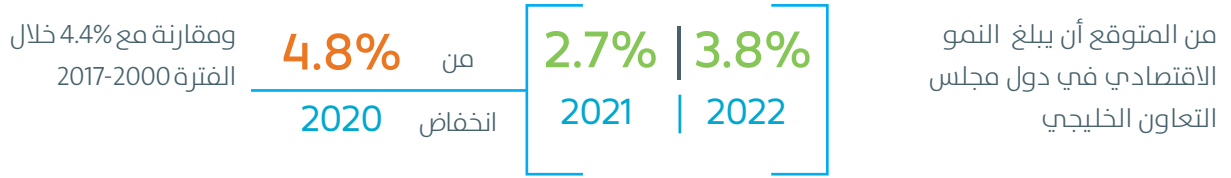
# التوقعات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

## انتعاش غير متكافئ

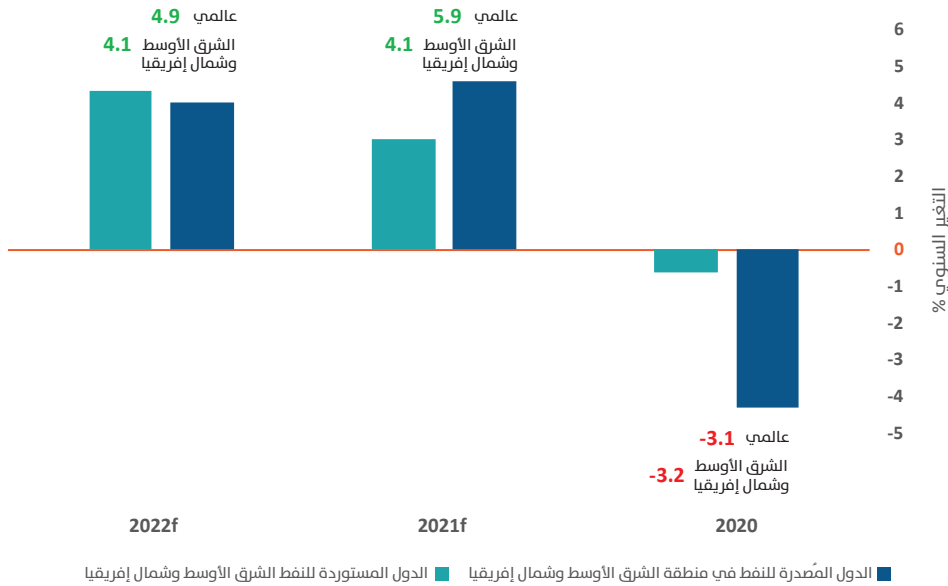
من المتوقع أن تشهد معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منحنى متصاعد من الانتعاش (على شكل الحرف U)، وأن يكون قاع المنحنى لدى بعض البلدان أوسع من غيرها. ويرجع ذلك إلى برامج التطعيم المتباينة في المنطقة.



كما سيكون النمو في عامي 2021 و 2022 أعلى من متوسط 1% خلال 2018-2019، لكنه لا يزال أقل من متوسط 4.5% خلال 2000-2017.



### الشكل 3: الانتعاش في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير متساوٍ اجمالي الناتج المحلي الحقيقي<sup>3</sup>





**1.3%**  
في المتوسط خلال 2016 - 2020

مقارنة  
بانخفاض  
قدره

**4.2%**  
2022

بالنسبة للاقتصاد النفطي، فإن الصورة أكثر تفاؤلاً، حيث تبلغ توقعات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي

**0.8%**  
في المتوسط خلال 2016 - 2020

مقارنة مع

**3.4%**  
2022

ومن المتوقع أيضاً أن ينتعش النمو غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى

ومن المتوقع أن تتعافى دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (حيث قدمت مساعدات مالية كبيرة خلال جائحة كورونا) أسرع من غيرها، وأن تصل إلى مستوى إجمالي الناتج المحلي المسجل قبل الوباء بحلول عام 2022. وسي دعم ذلك زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص وانتعاش تدريجي في القطاع الخاص بسبب حملات التطعيم القوية.

قد لا تعود دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدعم الأقل من المتوسط إلى مستويات عام 2019 حتى عام 2023. وفي هذه الدول، حتى قبل تفشي فيروس كورونا، لم تكن معدلات النمو قريبة من المعدلات الكافية لتقليص البطالة المتفشية في هذه الاقتصادات والمستمرة منذ ذلك الوقت والتي تعتبر اليوم بطلالة بنوية.





في حين أن التوقعات العامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إيجابية، فإن النفط سيكون حاسماً للتعافي. وفقاً لأرقام منظمة أوبك، فقد ارتفع الطلب على النفط بنسبة 6% سنوياً في النصف الأول من عام 2021. وإذا نظرنا إلى المستقبل، فعلى الرغم من الانقطاعات المحتملة بسبب انتشار متغير دلتا، فمن المتوقع أن يؤدي تعافي الاقتصاد العالمي إلى زيادات سنوية وربع سنوية في استهلاك النفط في النصف الثاني من عام 2021. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من المشاكل الأخيرة، حافظت منظمة أوبك على نهج مرن واستباقي للحفاظ على استقرار سوق النفط، والذي من المرجح أن يستمر في عام 2022.

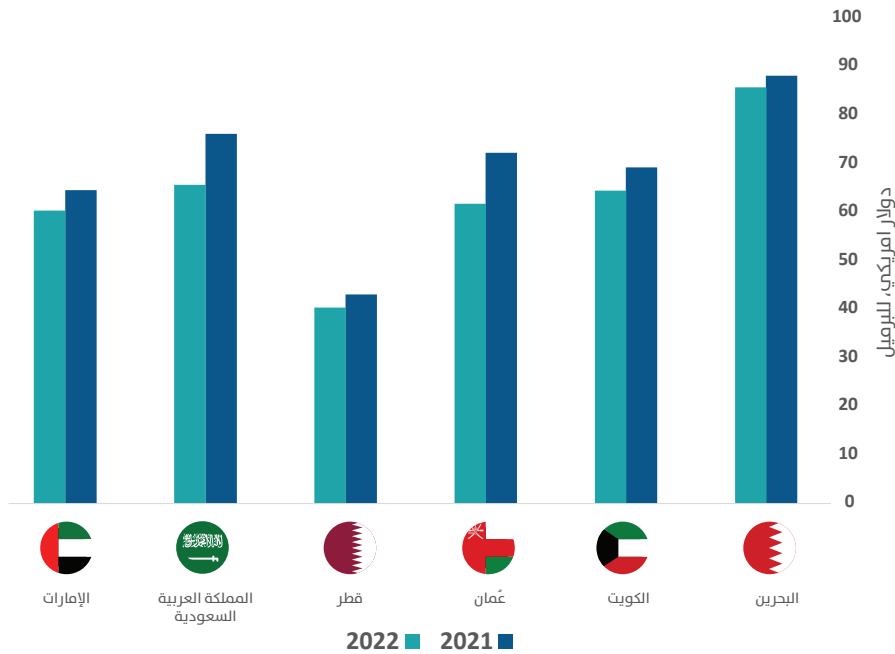
تتراوح توقعات خام برنت لعامي 2021 و 2022 على التوالي من 71.3 دولاراً أمريكياً و 71.9 دولاراً أمريكياً للبرميل، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إلى تقديرات أكثر تفاؤلاً أصدرها بنك غولدمان ساكس وهي 90 و 85 دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد. ومن المتوقع أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي العالمي والإمدادات الإيرانية التي يحتمل أن تعود إلى السوق في عام 2022 إلى دعم الأسعار في العام المقبل.



وإذا كان متوسط أسعار النفط 70 دولاراً أمريكياً للبرميل أو أكثر، هذا العام والعام القادم (يمثل زيادة بنسبة 70% عن متوسط سعر برنت في عام 2020)، فمن المرجح أن تحقق اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء البحرين وعمان) أداءً مالياً أفضل من المتوقع. وقد تكون بعض هذه الدول قادرة على الاستفادة من دورة سياسة مالية أكثر تحرراً نتيجة لذلك، مما يسمح بمزيد من الإنفاق الرأسمالي للحفاظ على دوران العجلة الاقتصادية.

### الشكل 4: دول مثل البحرين تحتاج إلى أسعار نفط أعلى.

#### اسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، 2021-2022<sup>4</sup>



# توقعات النمو الاقتصادي في السعودية

يقودها التوسع المستمر في القطاع غير النفطي والانتعاش في قطاع النفط

4.8%<sup>9</sup> 2.8%  
2022 2021

من انخفاض بنسبة 4.1% العام الماضي، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يعود الاقتصاد في السعودية إلى تحقيق نمو بنسبة

7.5% 2.6%  
2022 2021

الميزانية الأولية للمملكة لعام 2022 الصادرة في 30 سبتمبر/ 2021 عدّلت توقعات النمو لهذا العام إلى

وتفترض التوقعات المنقحة استمرار النمو في النشاط الاقتصادي المحلي، فضلا عن انتعاش الطلب العالمي وتحسين سلسلة التوريد.



سيقود النمو في عام 2022 التوسع القوي للقطاع غير النفطي والانتعاش القوي في إجمالي الناتج المحلي النفطي. وسيواصل صندوق الاستثمارات العامة توفير حوافز إضافية للاقتصاد. ووضعت استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة الجديدة ستة أهداف رئيسية ليتم تحقيقها بحلول عام 2025، بما في ذلك إنفاق ما لا يقل عن 40 مليار دولار أمريكي سنوياً في الاقتصاد المحلي والمساهمة بمبلغ 320 مليار دولار أمريكي في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. كما تؤكد إصلاحات رؤية 2030 التزام المملكة بتهيئة مناخ استثماري ملائم لدعم النمو الاقتصادي.

# توقعات النمو الاقتصادي في السعودية

## يقودها التوسع المستمر في القطاع غير النفطي والانتعاش في قطاع النفط

على أساس سنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **1.5%** الربع الثاني | 2021

تشير التقديرات السريعة لإجمالي الناتج المحلي الفصلي الصادرة في أغسطس 2021 من قبل الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية إلى نمو بنسبة

سنوياً **10.1%** الربع الثاني | 2021 سنوياً **3.7%** الربع الأول | 2021

يشير تحليل إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي إلى انتعاش القطاع غير النفطي بشكل أقوى في النصف الأول من عام 2021

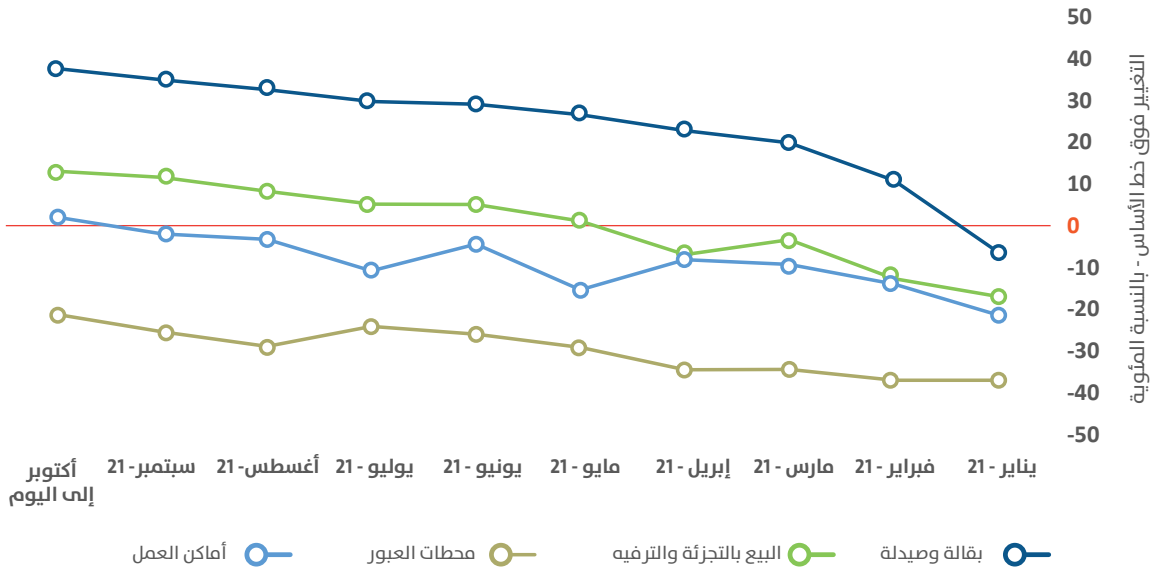
قبل أن يتراجع إلى **4.3%** 2021 **3.6%** 2022

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ذروة تبلغ



وتعد المساهمة المتزايدة للقطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي نتيجة إصلاحات التنويع الاقتصادي، وستحفز إعادة فتح الاقتصاد نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وفقاً لبيانات جوجل عن التغير في تحركات الناس بسبب آثار كورونا فإن نشاطاً في المملكة العربية السعودية قد تجاوز بالفعل مستويات ما قبل جائحة كورونا (الشكل 5).<sup>5</sup>

الشكل 5: تظهر مقاييس تحركات الناس نشاطاً يتجاوز مستويات ما قبل جائحة كورونا. بيانات جوجل عن تحركات الناس ما بعد الجائحة (في المملكة العربية السعودية)<sup>6</sup>



5. يقيس الوقت الذي يقضيه الأشخاص في أماكن مثل منازلهم ومكاتبهم ومحلات البقالة. تتم مقارنة تغييرات كل يوم بالقيمة المرجعية لذلك اليوم من الأسبوع. « يمثل المرجح متوسط القيمة لليوم المقابل لها من الأسبوع، خلال فترة الأسابيع الخمسة من 3 يناير إلى 6 فبراير 2020. »

6. تقرير حول التقلبات فالمجتمع، جوجل.

# توقعات النمو الاقتصادي في السعودية

## يقودها التوسع المستمر في القطاع غير النفطي والانتعاش في قطاع النفط

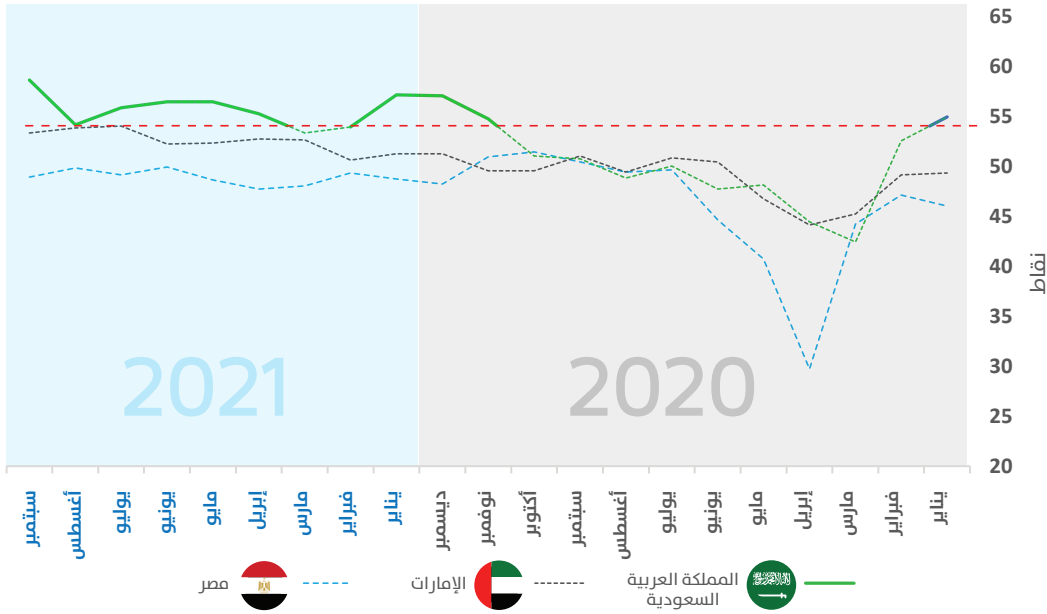
وتشير البيانات الخاصة بنقاط البيع والمعاملات التجارية الإلكترونية – مؤشرات الاستهلاك الخاص – إلى أن الانتعاش في الإنفاق الاستهلاكي الأسري يسير على نحو صحيح، وهو ما يعتبر أمراً مبشراً بالنسبة لسوق المستهلكين والبيع بالتجزئة. قيمة معاملات نقاط البيع ارتفعت بنسبة 46% سنوياً في النصف الأول من عام 2021، متجاوزة مستويات ما قبل الجائحة. كما تضاعفت قيمة معاملات التجارة الإلكترونية في النصف الأول من عام 2021. وانخفضت عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي بنسبة 4% سنوياً في النصف الأول من عام 2021، ولكن يمكن تفسير ذلك بالتحوّل إلى المعاملات غير النقدية وما نتج عنه من ارتفاع في المدفوعات عبر الإنترنت.

بيانات مؤشر مديري المشتريات السعودي، وهو مؤشر استثمار خاص، لا يزال ترتيبه أعلى من عتبة الخمسين من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى، تعطي هي الأخرى إشارات إيجابية عن نشاط القطاع الخاص غير النفطي، وإن كان بوتيرة بطيئة (الشكل 6).

مع نمو الإقبال على التطعيم في المملكة العربية السعودية وإعادة فتح قطاعات أخرى مثل السياحة، سيزداد الطلب المحلي، وستزداد الثقة بالأعمال. وارتفع تكوين رأس المال الإجمالي الحقيقي، وهو مؤشر استثمار خاص آخر، بنسبة 12.3% في النصف الأول من عام 2021.

### الشكل 6: على الرغم من الوتيرة البطيئة، يتعافى القطاع الخاص غير النفطي

#### مؤشر مديري المشتريات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>7</sup>



7. تشير القراءة فوق 50 إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وأقل من 50 تشير إلى انخفاض إجمالي.

# توقعات النمو الاقتصادي في السعودية

## يقودها التوسع المستمر في القطاع غير النفطي والانتعاش في قطاع النفط

لقطاع الهيدروكربونات، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن ينتعش إجمالي الناتج المحلي النفطي بقوة في عام 2022 بموازاة زيادة إنتاج النفط السعودي، وفقاً لاتفاقية أوبك الأخيرة لزيادة إجمالي الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميًا. في النصف الأول من عام 2021، تراجع قطاع النفط بنسبة 9.3% سنوياً، وهو انخفاض أكبر مما كان عليه في نفس الفترة من عام 2020. قاد ذلك الانخفاض في إنتاج النفط الخام السعودي بنسبة 11% سنوياً إلى متوسط 8.5 مليون برميل في اليوم خلال النصف الأول من عام 2021. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل إنتاج النفط الخام إلى 9.8 مليون برميل في اليوم في عام 2022.

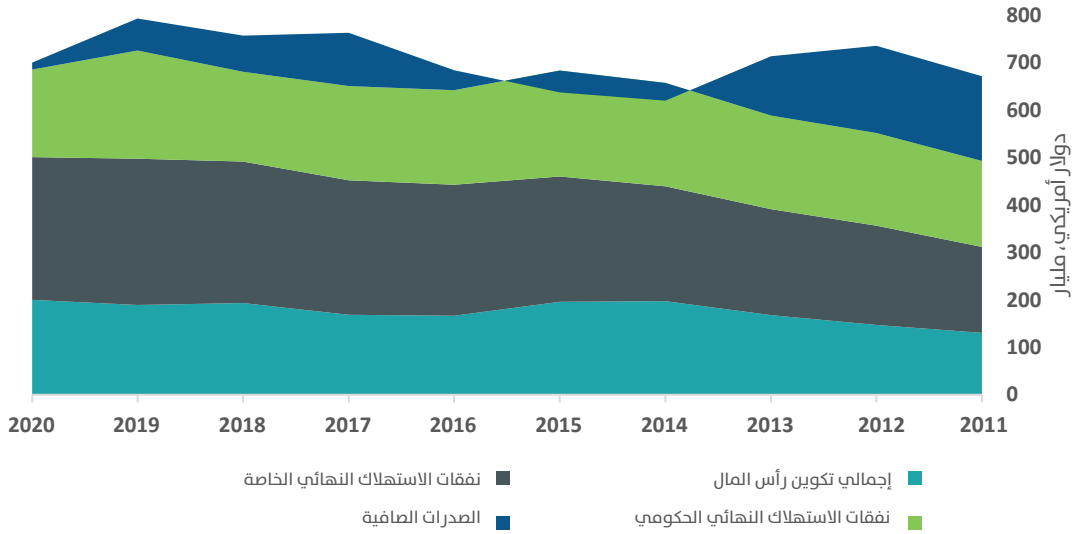
إجمالاً، فإن التوقعات الاقتصادية للفترة 2021-2022 إيجابية، ولكن التأثيرات المعاكسة لا تزال قائمة. تشمل المخاوف حول متغيرات كورونا الجديدة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي. قد يتوقف النمو أيضاً على التعافي الاقتصادي العالمي، لا سيما لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين وشركاء الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.



# توقعات النمو الاقتصادي في السعودية

## إجمالي الناتج المحلي وفقاً للإنفاق والتوقعات

الشكل 7: توسع حصة الاستهلاك الخاص من إجمالي الناتج المحلي.  
إجمالي الناتج المحلي حسب الإنفاق بالأسعار الجارية<sup>8</sup>



### الاستهلاك

مع زيادة مساهمات القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي، يتوقع إن يقل الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي عما كانت عليه في السنوات المزدهرة الماضية. تهدف الحكومة إلى مواصلة تبني منهج حكيم أكثر لإدارة الشؤون المالية بما في ذلك الحفاظ على أسقف الإنفاق، وزيادة كفاءة الإنفاق وإعادة تنظيم الأولويات. الاستهلاك الخاص سيصمد بشكل عام، بسبب رفع الإجراءات الاحترازية لكورونا، والتوسع في أنشطة القطاع غير النفطي (مثل السياحة والترفيه) ورفع مستويات التوظيف.



### الاستثمار

ستواصل استثمارات صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص، إلى جانب الاستثمارات الأخرى غير النفطية التي تقودها الحكومة (وإن كانت أقل من السنوات السابقة)، في دعم نمو تشكيلات رأس المال الثابت الإجمالي. مع انتعاش النشاط الاقتصادي، فمن المتوقع أن يرتفع الاستثمار الخاص بشكل طردي. واتخذت الحكومة عدة إجراءات لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتعد "الاستراتيجية الوطنية للاستثمار" التي تم الإعلان عنها مؤخراً مثالاً على ذلك.



### صافي الصادرات

سيرتفع نمو الصادرات بحلول عام 2022 مدفوعاً بارتفاع صادرات النفط بعد انتهاء اتفاقية أوبك لتحديد الإمداد والزيادة المستقرة للصادرات غير النفطية (من أساس منخفض) مع استمرار جهود التنويع الاقتصادي التي تبذلها الحكومة.



# توقعات التضخم في السعودية

## من حيث تراجع تأثير ضريبة القيمة المضافة

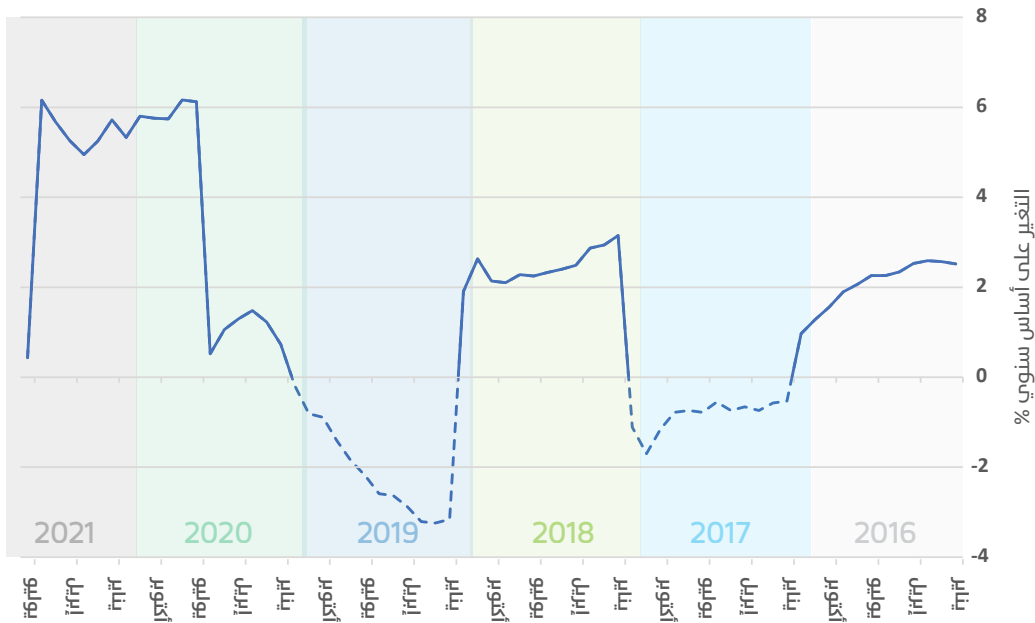
3.3% و 1.3% من 3.4% في 2021 و 2022

وفقاً للميزانية الأولية للمملكة لعام 2022، تتوقع وزارة المالية أن يبلغ التضخم

مع انخفاض تأثير زيادة ضريبة القيمة المضافة التي دخلت حيز التنفيذ في يوليو 2020

حيث بلغ متوسط التضخم 5.5% سنوياً في النصف الأول من عام 2021، مدفوعاً بمضاعفة ضريبة القيمة المضافة ثلاث اضعاف على الرغم من أن تأثيرات سنة الأساس بدأت تتلاشى وفقاً لبيانات يوليو 2021 الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء والتي أظهرت زيادة بنسب 0.4% سنوياً في معدّل التضخم (الشكل 8)

الشكل 8: انخفاض التضخم مع تناوّل تأثير ضريبة القيمة المضافة  
معدّل التضخم<sup>9</sup>



سوف تتأثر أنماط التضخم المستقبلية بضغط التضخم العالمية وتزايد الطلب المحلي في المملكة. هناك عامل آخر يجب مراقبته وهو ما إذا كانت الحكومة ستلغي خطة مضاعفة ضريبة القيمة المضافة ثلاث اضعاف. حيث صرح ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في أبريل 2021 إن مضاعفة ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات إلى 15% إجراء مؤقت، رغم أنه لم يذكر متى سيتم إلغاؤه.

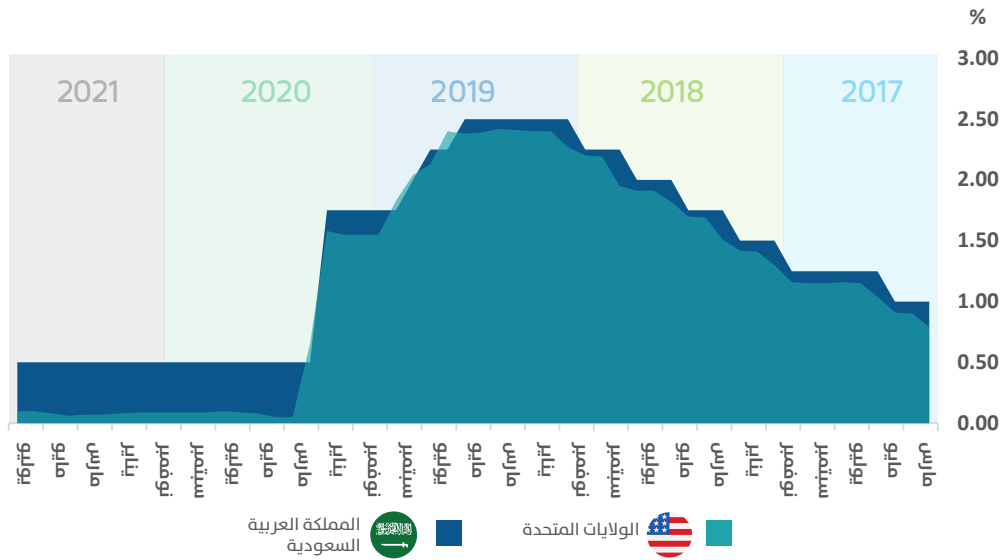
# توقعات التضخم في السعودية

## من حيث تراجع تأثير ضريبة القيمة المضافة

بسبب ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهي البنك المركزي للمملكة، لديها قدرة محدودة على الاستجابة لتقلبات مستويات التضخم. على هذا النحو، فإن أي تغييرات من جانب ساما على سعر إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس الخاص بها ستكون متزامنة مع تحركات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (الشكل 9).

### الشكل 9: كل الأنظار تتجه لتحركات سعر الفائدة الفيدرالي الأمريكي

معدل إعادة الشراء المعاكس في المملكة العربية السعودية وسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية<sup>10</sup>



وألمح جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى أن البنك المركزي الأمريكي قد يصدر إعلانه حول خفض التدرجي لشراء السندات في وقت مبكر من نوفمبر إذا استمر الاقتصاد في النمو كما هو متوقع. وكان باول قد صرح في أغسطس أن الاحتياطي الفيدرالي لا يزال ملتزمًا بدعم التعافي بعد جائحة كورونا، ويتوقع الاحتفاظ بالمعدلات الثابتة "حتى يصل الاقتصاد إلى ظروف تتماشى مع الحد الأقصى من العمالة، وأن نسبة التضخم وصلت إلى 2 في المائة وهي في طريقها لتجاوز 2 في المائة قليلاً لبعض الوقت". في يونيو، توقع بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة في عام 2023.

# التوقعات المالية العامة والدين العام في السعودية

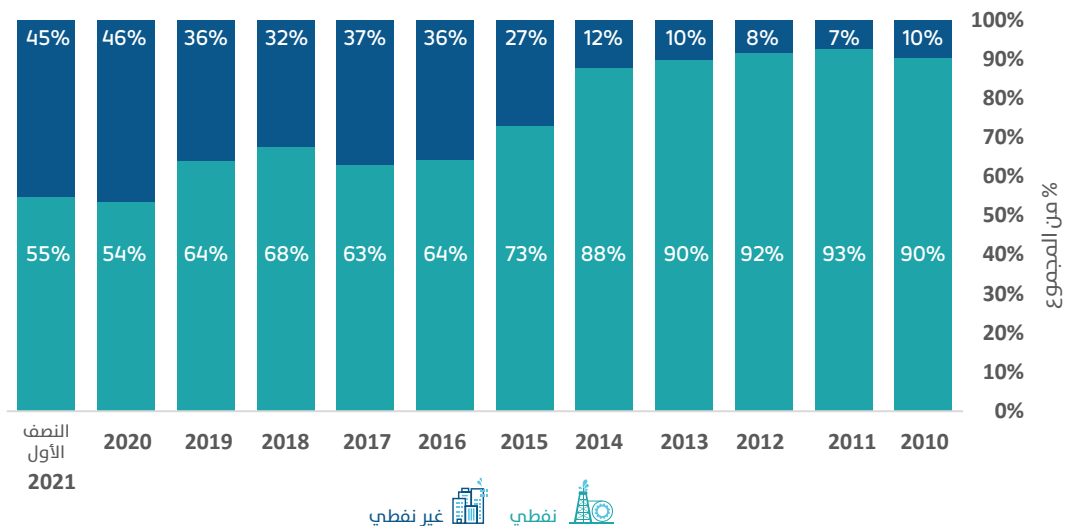
## مسار مدعوم بانتعاش أسعار النفط ونمو الإيرادات غير النفطية

لقد تحسن الوضع المالي للمملكة العربية السعودية بشكل كبير، حيث ان التوقعات إيجابية لعام 2021 و2022، مما يعكس النجاح في التكيف المالي للمملكة وعملية إعادة المالية العامة. أدارت السلطات بعناية عملية إعادة الهيكلة المالية لضمان أن يكون لها أقل تأثير ممكن على النمو الاقتصادي. وسيستمر صندوق الاستثمارات العامة بدوره كأداة استثمارية في دفع النمو المحلي المتنوع.

وفي بيان ما قبل الميزانية لعام 2022، تتوقع وزارة المالية خفض العجز المالي إلى 2.7% من إجمالي الناتج المحلي لهذا العام، بعد أن كان 11.2% في عام 2020، وسيستمر في الانخفاض إلى 1.6% في عام 2022، وذلك بفضل انتعاش إجمالي الإيرادات. وسيمثل هذا تحسناً كبيراً مقارنة بعام 2015 عندما بلغ العجز المالي ذروته عند 15% من إجمالي الناتج المحلي. بالنسبة لعام 2023، تتوقع وزارة المالية العودة إلى فائض في الميزانية بنسبة 0.8%. حيث يسلط الميزانية الأولية للمملكة لعام 2022 الضوء على نية الحكومة في مواصلة التركيز على الاستدامة المالية. ستستمر الأولويات متوسطة الأجل في التركيز على برامج تحقيق رؤية 2030، وزيادة الاستثمارات في المملكة والحفاظ على الإنفاق المجتمعي.

سيستمر انتعاش عائدات النفط في دعم توقعات المالية العامة، وإلى جانب النمو في الإيرادات غير النفطية والإيرادات الأخرى بالإضافة إلى الإنفاق الحكيم، ستحقق المملكة في نهاية المطاف أهدافها المالية المتوقعة والعودة إلى فائض في الميزانية بحلول عام 2023. وكجزء من أهداف رؤية 2030، تركز المملكة العربية السعودية تقدماً في زيادة حصة الإيرادات غير النفطية (الشكل 10).

الشكل 10: الإيرادات غير النفطية تتضاعف ثلاث مرات منذ عام 2014  
توزيع الإيرادات الإجمالية للمملكة العربية السعودية<sup>12</sup>



لخصت شركة ستراتيجيك جيزز أداء الإيرادات غير النفطية في تقرير آخر، ويمكن الوصول إليه من خلال الرابط [هنا](#).

11- بما في ذلك مبيعات الأصول والشركات بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية

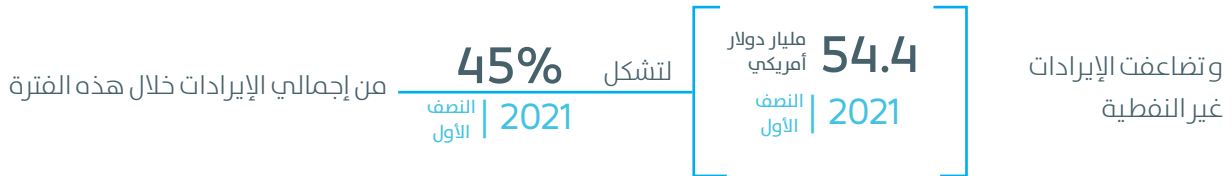
12- وزارة المالية، المملكة العربية السعودية

# التوقعات المالية العامة والدين العام في السعودية

## مسار مدعوم بانتعاش أسعار النفط ونمو الإيرادات غير النفطية



هذا يعني أن المملكة لا يزال لديها مجال لزيادة الإنفاق في النصف الثاني من العام وسيدعم ذلك أداءً ماليًا أفضل من المتوقع في عام 2021 بشكل عام. ستواصل الحكومة تمويل عجزها باللجوء إلى كل من الاقتراض المحلي والأجنبي



خلال النصف الأول من عام 2021، ارتفعت عائدات النفط بنسبة 11% مقارنة بنفس الفترة من عام 2020



وبلغ متوسط أسعار نفط برنت

وسيتحسن وضع ميزانية الحكومة بشكل ملحوظ إذا استمرت أسعار النفط بالصعود بهذه المستويات الحالية أو ارتفعت لبقية العام وحتى عام 2022.

استندت الميزانية لهذا العام، وكذلك السنوات الخمس السابقة، إلى أسعار مفترضة للنفط تتراوح من 60 دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد إلى 80 دولاراً أمريكياً لكل برميل. انخفضت النفقات خلال النصف الأول من عام 2021 بنسبة 1% سنوياً، وهو ما يمثل 47% من إجمالي الميزانية لهذا العام. ولوحظ انخفاض كبير من حيث الإنفاق الرأسمالي (النفقات الرأسمالية)، حيث انخفضت بنسبة 36% سنوياً، وهو ما يمثل خمسي إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2021. الإنفاق على البنية التحتية والنقل، بالإضافة إلى النفقات على الخدمات البلدية انخفض كلاهما بنحو 20% على أساس سنوي، بينما نما الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية بنسبة 25%، مما يشير إلى جهود الحكومة للتغلب على تأثير الوباء. ونتيجة لتخفيض النفقات الرأسمالية الإجمالية في الميزانية، يقوم صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص بتعويض ذلك من خلال تحمل بعض أعباء الإنفاق الرأسمالي.

توقّف الدين العام عند 246 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2021، وهو ما يمثل حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي و 98% من إجمالي الميزانية لعام 2021. ولا يزال الدين العام أقل من الحد الأعلى الذي حددته الحكومة (فقد ارتفع إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي في موازنة 2021 من الرقم الأولي المستهدف 30%). وتتوقع الحكومة أن يصل الدين العام إلى نسبة 31.3% في عام 2022 و 29.2% بحلول عام 2023.

# توقعات القطاع الخارجي

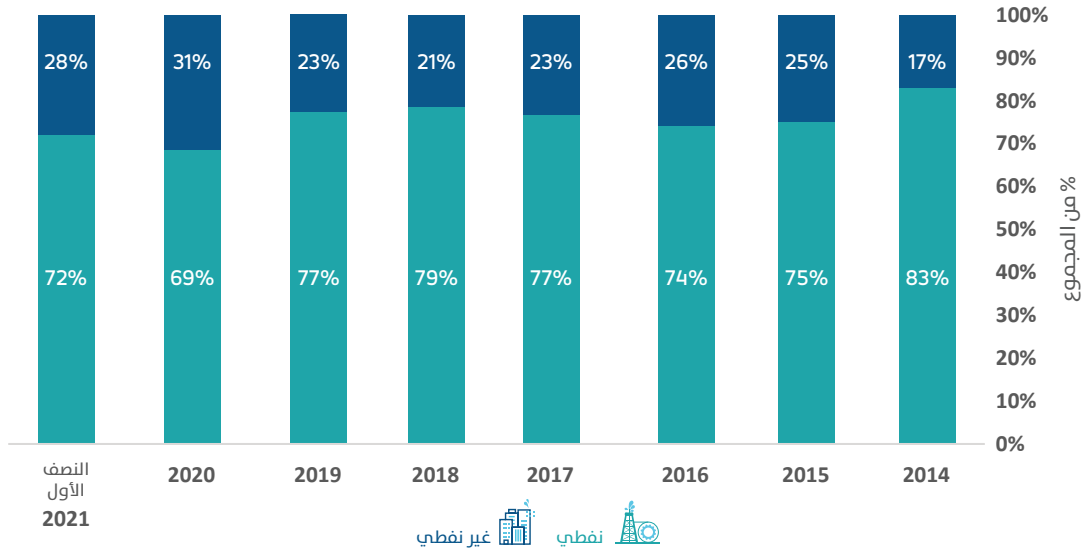
## العودة إلى أيام الفائض المالي

من المتوقع أن يتحسن وضع ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية ويقوى على المدى المتوسط. وسيغذي ذلك انتعاش صادرات النفط وزيادة حصة الصادرات غير النفطية، فضلاً عن ارتفاع عائدات السياحة والاستثمارات المباشرة واستثمارات المحافظ.

من المتوقع أن يعود رصيد الحساب الجاري إلى تحقيق فائض بحلول عام 2021، على الرغم من أنه سيظل أقل بكثير من متوسط 20% الذي شهدته في السنوات العشر حتى عام 2014. بعد الصدمات المزدوجة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط في عام 2020، تحوّل الحساب الجاري من فائض قدره 4.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 إلى عجز بنسبة 2.1% في عام 2020. وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو انخفاض الميزان التجاري بانخفاض الصادرات النفطية بنسبة 41% وانخفاض صادرات القطاعات غير النفطية بنسبة 8%.

على الرغم من الانخفاض في عام 2020، من المهم ملاحظة أن حصة الصادرات غير النفطية قد زادت بشكل كبير، مما يعكس جهود التنويع الاقتصادي الناجح والإصلاحات التي تُفذت لتعزيز القدرة التنافسية. إن ذلك مصحوباً بانتعاش صادرات النفط، سيدعم الميزان التجاري في المستقبل. عند مقارنة تركيبة الصادرات السعودية في عام 2020 إلى عام 2014، يتضح أن صادرات البلاد قد توسعت بعيداً عن النفط لتشمل سلة متنوعة من السلع غير النفطية (الشكل 11).

الشكل 11: ارتفاع حصة الصادرات غير النفطية إلى 30%  
الحصة النفطية وغير النفطية من الصادرات السعودية<sup>13</sup>

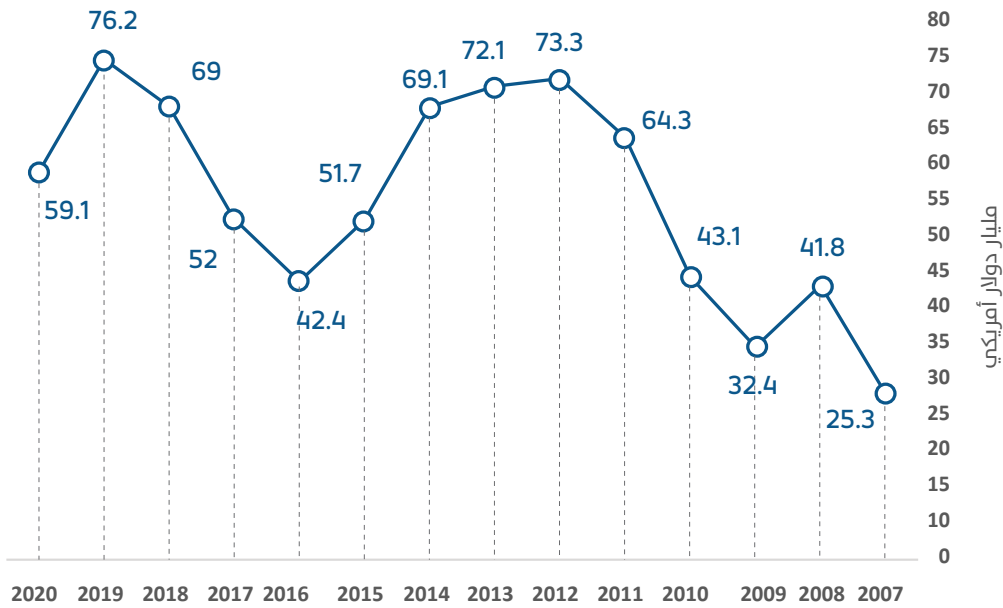


بلغ سعر نفط برنت في عام 2020 نصف سعره في عام 2014. وفي الوقت نفسه، بلغت الصادرات النفطية في عام 2014 نسبة 83% من إجمالي الصادرات بينما شكلت الحصة غير النفطية النسبة الباقية (17%). وبحلول عام 2020، انخفضت حصة الصادرات النفطية إلى 69% بينما ارتفعت حصة الصادرات غير النفطية إلى 31%.

## العودة إلى أيام الفائض المالي

كانت ولا زالت الصين أكبر شريك تجاري للصادرات والواردات للمملكة العربية السعودية. في عام 2020، شكلت الصادرات السعودية إلى الصين 18.4% من إجمالي صادرات المملكة. وشكلت الواردات إلى المملكة العربية السعودية من الصين 20% من إجمالي واردات المملكة. وبلغ حجم التجارة بين الجانبين 51.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بانخفاض 22% عن العام السابق، بسبب انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا. على الرغم من انخفاض التجارة في عام 2020، لا تزال قيمة التجارة الثنائية أعلى مما كانت عليه في عام 2009 عندما تجاوزت أسعار النفط 60 دولاراً أمريكياً للبرميل مقابل 42 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2020 (الشكل 12). ويفسر ذلك حقيقة أن التجارة بين البلدين قد توسعت بشكل أكبر من مجرد التجارة النفطية لتشمل صادرات المواد الكيميائية العضوية والبلاستيك ومصائد الأسماك من المملكة العربية السعودية إلى الصين.

الشكل 12: تنوع التجارة الصينية السعودية خارج نطاق التجارة النفطية  
المملكة العربية السعودية - التجارة الصينية<sup>14</sup>

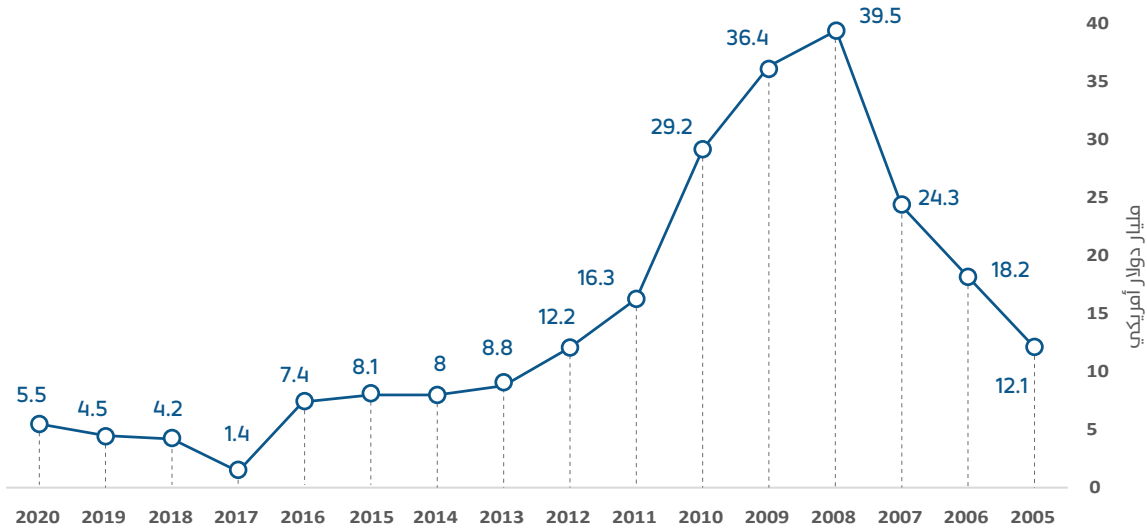


# سوق العمل السعودي

## انخفاض معدل البطالة نتيجة لتوظيف العديد من النساء في القوى العاملة

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورية لمساعدة الحكومة على تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي ودعم وضع ميزان المدفوعات في المملكة. وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية بنسبة 20% سنوياً إلى 5.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وهو أعلى مستوى في أربع سنوات، مع تركّز الاستثمارات في الخدمات المالية وتجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تتنامى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية، على الرغم من أنها لا تزال أقل بكثير من ذروتها التي بلغت 39 مليار دولار أمريكي في عام 2008 ومتوسط بلغ 7.6 مليار دولار أمريكي في السنوات العشر السابقة (الشكل 13).

الشكل 13: تعافي الاستثمار الأجنبي المباشر، مع بقائه دون مستويات الذروة.  
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية<sup>15</sup>



ومن المرجح أن تؤدي الإصلاحات المواتية للأعمال التجارية التي بدأتها الحكومة إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة في السنوات المقبلة. وطبقاً لإحصاءات وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، فقد ارتفع عدد تراخيص المستثمرين الأجانب الجديدة الصادرة عن المملكة بنسبة 36% سنوياً إلى 487 في الربع الأول من عام 2021، 59% منها ملكية أجنبية كاملة والباقي مشاريع مشتركة مع مستثمرين محليين.

# سوق العمل السعودي

## انخفاض معدل البطالة نتيجة لتوظيف العديد من النساء في القوى العاملة

وتشجع المملكة العربية السعودية أيضا الاستثمار في المحافظ عن طريق خفض الحد الأدنى المطلوب من الأصول المدارة، وتعزيز الإفصاح، بعد أن فتحت بالفعل بورصتها أمام المستثمرين الأجانب. وستساعد هذه الجهود على تعزيز الاستثمارات في المملكة ودعم أهداف الرؤية السعودية 2030.

بالتعاون مع مؤشر (MSCI) العالمي للأسواق الناشئة، تسعى السوق المالية السعودية «تداول» لتطوير مؤشر حوكمة بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات (أي اس جي)، والذي سيعتمد على معايير (MSCI). كجزء من التحول نحو الاستثمارات الخضراء وجذبها، كان صندوق الاستثمارات العامة قد أعلن في 22 سبتمبر عن خطط لإصدار سندات خضراء، وهو أول صندوق ثروة سيادي يقوم بذلك. سيتم جذب المزيد من المستثمرين المهتمين بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات نتيجة لهذه التحركات.



مستقبلاً، فإن الاحتياطات الكبيرة من العملات الأجنبية (المقدرة بـ 437 مليار دولار أمريكي في يوليو 2021) و 430 مليار دولار أمريكي في أصول صناديق الثروة السيادية التي يديرها صندوق الاستثمارات العامة، إلى جانب العودة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري، سيدعم ربط العملة بالدولار. مع تكثيف الحكومة لجهودها لتحرير الاقتصاد، سيبقى ربط العملة يعمل كمرتكز وكعامل حاسم في حسابان المستثمرين الأجانب المحتملين، الذين سيكون لهم تأثير كبير على الحساب المالي للمملكة.

# سوق العمل السعودي

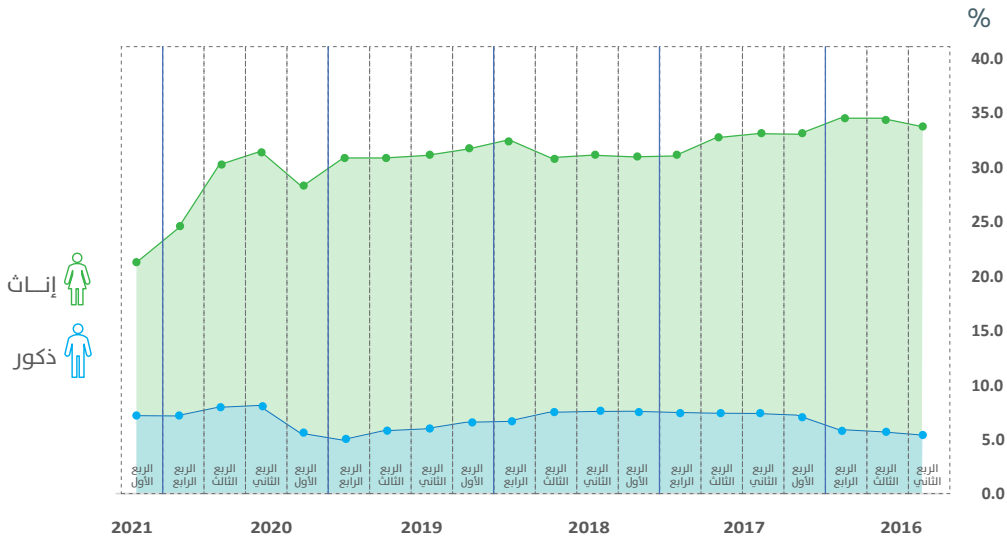
## انخفاض معدل البطالة نتيجة لدخول عدد أكبر من النساء في القوى العاملة

على الرغم من التباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2021، فإن البيانات الفصلية التي تسلط الضوء على انخفاض البطالة السعودية وارتفاع معدلات المشاركة النسائية في سوق العمل تعكس بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم الاقتصاد غير النفطي ومعالجة الاختلالات في سوق العمل. سيتم دعم نمو التوظيف من خلال الانتعاش في عام 2022، والذي سيقوده كل من الصناعات النفطية وغير النفطية، فضلاً عن الجهود الحكومية. الحكومة ملتزمة بهدف تعزيز القطاع الخاص كمصدر للعمالة والنمو الاقتصادي.

وبحسب تقديرات الهيئة العامة للإحصاء، انخفض معدل البطالة الإجمالي (للسعوديين وغير السعوديين) إلى 6.5% في الربع الأول 2021 من 7.4% في الربع الرابع 2020، وهو أدنى معدل منذ الربع الأول 2020. وخلال هذه الفترة، انخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى 11.7% من 12.6% في الربع الرابع 2020، بسبب انخفاض معدل بطالة النساء السعوديات من 24.4% في الربع الرابع 2020 إلى 21.2% في الربع الأول من عام 2021، وهو أدنى معدل منذ أن بدأت الهيئة العامة للإحصاء في الإعلان عن إحصاءات ربع سنوية في الربع الثاني من 2016 (الشكل 14).

### الشكل 14: انخفاض المستوى القياسي لمعدل بطالة النساء

#### معدل البطالة 16%



انخفض معدل بطالة الشباب السعودي إلى 23.6% في الربع الأول من عام 2021 من 28% في الربع الرابع 2020، بسبب الانخفاض الملحوظ في معدلات بطالة الإناث. مع استمرار تنوع الاقتصاد، ستساعد الفرص القطاعية الجديدة، بما في ذلك السياحة والرياضة والمشاريع الضخمة، على استيعاب عدد كبير من الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام.

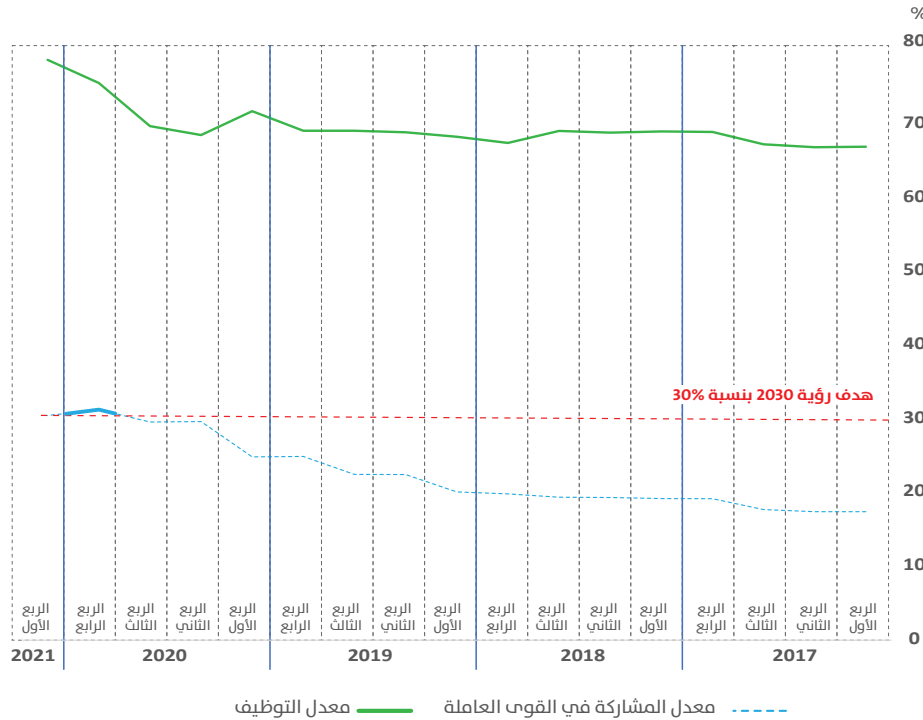
# سوق العمل السعودي

## انخفاض معدل البطالة نتيجة لدخول عدد أكبر من النساء في القوى العاملة



تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى خفض البطالة من 11.6% في عام 2015 إلى 7% بحلول عام 2030. خلال الأرباع الأربعة الماضية (الربع الثاني من عام 2020 إلى الربع الأول من عام 2021)، بلغ متوسط معدلات مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة 32%، أي ما يقرب من ضعف المعدلات في عام 2017، متخطية الهدف المحدد في رؤية 2030 وهو 30% (الشكل 15). واقترن ذلك بارتفاع معدلات توظيف النساء السعوديات في الربع الأول من عام 2021. خلال هذه الفترة، شغل حوالي 60% من السعوديات وظائف في القطاع الخاص.

الشكل 15: تم تخطي هدف رؤية 2030 في تمكين المرأة من العمل  
إحصاءات سوق العمل النسائية السعودية % 17



# سوق العمل السعودي

## انخفاض معدل البطالة نتيجة لدخول عدد أكبر من النساء في القوى العاملة



وإن انطلقت من أساس منخفض، فمن المتوقع أن تزداد مشاركة المواطنين السعوديين في القطاع الخاص نتيجة العديد من الإجراءات بما في ذلك مبادرة توظيف الوظائف في قطاعات جديدة. بالإضافة إلى التحول المتزايد في عقلية الشباب السعودي، وخاصة أولئك الذين أصبحوا أكثر اهتمامًا بوظائف القطاع الخاص. وتُظهر تفاصيل الربع الأول من عام 2021 أن 54% من السعوديين يعملون في القطاع العام مقابل 44% في القطاع الخاص و 2% في القطاعات الأخرى<sup>18</sup>. على عكس التوزيع النسبي المحدد في تقرير الربع الأول من عام 2021، فإن الإصدارات الفصلية السابقة تورد ببساطة إحصائيات مجردة في كل قطاع. حيث سيكون من الممكن إجراء مقارنات متسقة مع الإصدارات الفصلية اللاحقة.

ومع ذلك، فإن زيادة مشاركة المواطنين السعوديين في القطاع الخاص ستواجه منافسة متزايدة مع الجهات الحكومية والشركات المملوكة للحكومة، مدفوعة بأهداف رؤية 2030 والطلب على العمالة. قد يكون لهذا التسابق على المواهب آثار واسعة النطاق من ارتفاع تكاليف العمالة إلى تأثيرات سلبية على الموظفين السعوديين على المدى الطويل.

18- تعتبر إما «العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين في الأسرة، والمنظمات غير الهادفة للربح و العمالة المنزلية والمنظمات الإقليمية والدولية والعاملين في القطاع الزراعي».

# بيئة الأعمال والتقدم في إعادة الهيكلة

## المثابرة بأقصى طاقة

عندما واجهت دول مجلس التعاون الخليجي صعوبات اقتصادية في الماضي، كانت احدي الخطط تأجيل التنويع الاقتصادي. أما الآن، بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن التقدّم في مبادرات رؤية 2030 والقيام بنفس الوقت باستعادة الجزء الذي فقد من مخزون إجمالي الناتج المحلي بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، وكذلك العودة إلى أساسيات اقتصاد كلي أقوى، يتطلب التزامًا مستدامًا. بينما قد يتم تعديل بعض المواعيد النهائية المستهدفة في بعض الأحيان، فإن وتيرة ومسار الإصلاحات التي كشفت عنها الحكومة، والتي تجني ثمارها بالفعل، تشير إلى التزام قوي طويل الأجل بالإصلاح.

عدد التراخيص الاستثمارية الجديدة الصادرة في المملكة وتصنيفات المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) كلها مؤشرات تشير إلى نجاح الإصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال حتى الآن. حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين 43 دولة في مؤشر (GEM) لعام 2020 لفتني "الفرص الجيدة لبدء عمل تجاري" و "سهولة بدء عمل تجاري".



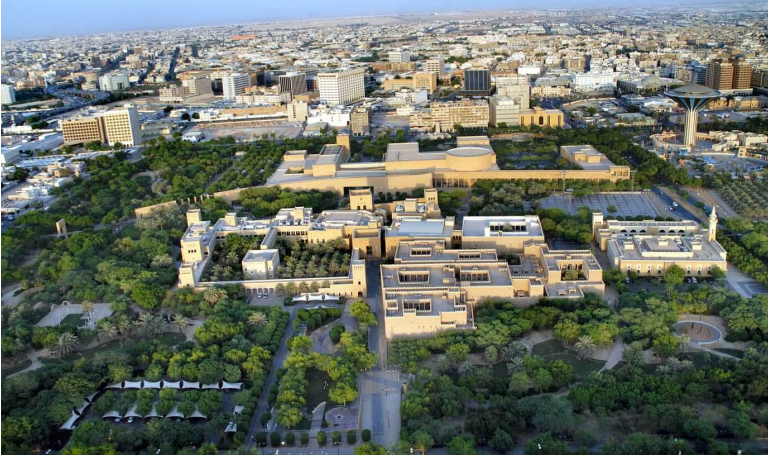
وسيضمن برنامج المملكة العربية السعودية لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية "Program HQ" التأكيد المستمر للإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال وفقاً لوزارة الاستثمار، فقد أيدت أكثر من 40 شركة عالمية اهتمامها بإنشاء مقر إقليمي لها في الرياض، مما يدل على جاذبية المملكة المتزايدة كمركز تجاري واقتصادي. فقد تم تصميم حوافز "Program HQ" لتعزيز الثقة الدولية وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وستكون هذه الخطوات مهمة أيضاً في تحسين أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الأقل من المتوسط في البلاد خلال العقد الماضي.

وشهد برنامج تطوير القطاع المالي، وهو واحد من 12 برنامجاً لتحقيق الرؤية، تطوراً كبيراً في مجالات حاسمة. إذ حقق تقدماً ملحوظاً في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وأسواق رأس المال والخدمات المصرفية الرقمية والخدمات المالية. ستساعد هذه الإجراءات على تعزيز بيئة العمل للشركات الناشئة، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المالية السعودية في المملكة، وزيادة تمويل القطاع الخاص لقطاع التكنولوجيا المالية. سيتم تنفيذ الخدمات المصرفية المفتوحة بحلول عام 2022، وسيوفر سوق رقمي لبيع وشراء العقارات السعودية بحلول نهاية 2021.

كجزء من خطط التنويع الاقتصادي، هناك إدراك بأن فتح الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي يتطلب أيضاً الخخصة والشركات بين القطاعين الخاص والعام. سلطت جائحة كورونا الضوء على حاجة الحكومات والقطاع الخاص إلى التعاون أكثر من أي وقت مضى. ويبيّن قرار الحكومة نشر قانون مشاركة القطاع الخاص في مارس 2021 التزامها بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. بالنظر إلى المستقبل، ستلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص دوراً مهماً بشكل متزايد في المملكة العربية السعودية في السنوات القادمة، حيث ستوفر عدداً متنوعاً من الفرص الاستثمارية وستساهم أيضاً في أهداف التنمية المستدامة للمملكة.

# بيئة الأعمال والتقدم في إعادة الهيكلة

## المثابرة بأقصى طاقة



تشمل الإصلاحات الرئيسية الأخرى برنامج "شريك"، وبرنامج "صنع في السعودية" ، و"مبادرة السعودية الخضراء" التي ستساهم في تعزيز القطاع الخاص ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي. كما تخطط المملكة لإطلاق مبادرة تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات كجزء من الخطط للمساعدة في الحد من آثار تغير المناخ. وستشكل المشاريع الخضراء والمستدامة والمرنة بما في ذلك الطاقة المتجددة وتحلية المياه والتكنولوجيا الزراعية والبنية التحتية الذكية ثيمات رئيسية من الآن فصاعداً.

قدّمت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً آفاقاً جديدة في قطاعات أخرى مثل السياحة والطيران واللوجستيات وقطاعات الترفيه، وكلها توفر إمكانيات هائلة غير مستغلة. يعد الجذب السياحي عنصراً رئيسياً في رؤية 2030. زادت مساهمة السياحة المباشرة في إجمالي الناتج المحلي إلى 5% في عام 2020 من 2.9% في عام 2017. وفي حين أن السفر الداخلي والحج يمثلان الجزء الأكبر من عائدات السياحة، فإن الانفتاح على السياح الدوليين سيزيد من مساهمة هذه القطاعات في الإنفاق. تهدف شركة الطيران السعودية الجديدة، التي تم الإعلان عنها في يوليو 2021، إلى تعزيز صناعة الطيران في البلاد حيث تطمح لاستيعاب 100 مليون سائح سنوياً بحلول عام 2030. وتوسعى الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تم الإعلان عنها في يوليو أيضاً، إلى تحويل المملكة العربية السعودية إلى محور النقل والخدمات اللوجستية الرئيسي. وستبدأ التحولات في صناعة الترفيه أيضاً في تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة بما في ذلك خلق فرص العمل، وخاصة في مرحلة ما بعد جائحة كورونا.



# لوحة تحكمية

2022f	2021f	2020	2019	2018	
4.8	2.8	-4.1	0.3	2.4	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
6.8	0.1	-6.7	-3.6	3.1	الناتج المحلي الإجمالي النفطي (%)
3.6	4.7	-2.3	3.3	2.2	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
876.0	842.0	700.0	793.0	787.0	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (دولار أمريكي ، مليار)
2.2	3.2	3.4	-2.1	2.5	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (%)
-1.6	-2.7	-12.0	-4.5	-5.9	رصيد المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي) *
3.8	3.9	-2.8	4.8	9.2	رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
31.3	30.2	34.3	22.8	19.0	مجموع الدين الحكومي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) *
30.7	30.8	34.1	23.5	19.2	الدين الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
25.1	25.1	24.6	33.0	27.1	الاحتياطيات (شهور من الواردات)
3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	سعر الصرف ريال سعودي / دولار أمريكي
...	...	7.7	5.6	6.0	إجمالي البطالة (% من القوى العاملة)
...	...	28.6	31.1	31.4	الإناث
36.1	35.4	34.8	34.2	33.7	التعداد السكاني بالمليون

# الذاتمة



مستقبلاً، بينما لا تزال هناك بعض التأثيرات المعاكسة، فإن نقاط القوة والفرص تفوق المخاطر بكثير. ستواصل المملكة إدارة تأثير جائحة كورونا على المواطنين بعناية، مع التركيز على جهود تعافي الاقتصاد وبرنامج التنويع الاقتصادي على المدى الطويل. ستكون الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المقترنة بمبادرات صندوق الاستثمارات العامة حاسمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل. بشكل عام، تحافظ المملكة على صورة إيجابية في حساب المخاطر إلى العوائد.

تعد رقمنة الخدمات المصرفية والمالية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمبادرات الخضراء / المستدامة من بين الموضوعات الرئيسية التي يجب متابعتها. تعد استثمارات المملكة العربية السعودية في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة عنصراً مهماً في رؤية 2030، حيث توفر للمستثمرين إمكانات غير مستغلة وتساهم في الوقت ذاته في أهداف التنمية المستدامة طويلة الأجل للبلاد.



Strategic Gears  
Management Consultancy

## حول شركة ستراتيجك جيرز

شركة ستراتيجك جيرز هي شركة متخصصة في تقديم الاستشارات الإدارية لعملائها في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. تضم قائمة عملاء الشركة كبرى المؤسسات بالقطاعات الحكومي والخاص، بما في ذلك عدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات المالية والشركات. يعمل لدى الشركة نخبة من الاستشاريين المحليين بالإضافة إلى شبكة من الخبراء الدوليين، ممن تتوفر لديهم خبرات عريضة في تقديم حلول استراتيجية في مجالات تطوير الاستراتيجية واستراتيجيات التسويق والتواصل، والبحوث والتحليلات والتميز التشغيلي، ولها سجل حافل مع العديد من العملاء في كل منها.

[www.strategicgears.com](http://www.strategicgears.com) | [info@strategicgears.com](mailto:info@strategicgears.com)

**إخلاء المسؤولية:** ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة («التقرير») لا يجوز إعادة إنتاجها، كلياً أو جزئياً، دون الحصول على إذن كتابي محدد من شركة «ستراتيجك جيرز». تبذل الشركة قصارى جهدها لضمان أن يكون المحتوى في هذا المنشور دقيقاً ومحدثاً في جميع الأوقات. لا تقدم شركة «ستراتيجك جيرز» أية ضمانات أو تعهدات سواء كانت صريحة أو ضمنية، كما أنها لا تتحمل أي مسؤولية قانونية، مباشرة أو غير مباشرة، أو مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو فائدة أي من المعلومات الواردة في هذا المنشور. وليس المقصود هو استخدام المنشور أو اعتباره توصية أو خياراً أو مشورة لأي إجراء (إجراءات) قد يحدث في المستقبل.

